مجتمع

كويتيون ينالون براءة اختراع لتقليل استهلاك الطاقة

نال فريق بحثي من قسم هندسة الكمبيوتر في كلية الهندسة والبترول التابعة لجامعة الكويت براءة اختراع من مكتب الاختراع في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك على خلفية اختراعه دائرة إلكترونية من شأنها تقليل استهلاك الطاقة. وأصدرت جامعة الكويت بياناً أمس الأربعاء، ذكرت فيه أنّ الاختراع تناول تصميم دائرة إلكترونية تستخدم في ترميز المعلومات المدخلة إلى الذاكرة متغيّرة الأطوار بطريقة توفّر استهلاك الطاقة وتقلل من عملية التغيير التي تحدث للمعلومات المخزّنة، ما يؤدّي إلى زيادة الحياة الافتراضية للأجهزة. (كونا)

تطوير طريقة لمقاومة تآكل الصلب في البحر

نقلت صحيفة «تشاينا ساينس ديلي» أنّ علماء من جامعة شانغهاي البحرية ومعهد بحر الصين الجنوبي لعلوم البحار التابع للأكاديمية الصينية للعلوم، اكتشفوا أنّ البكتيريا البحرية غير الممرضة المستخرجة من بحر الصين الجنوبي قادرة على تشكيل غشاء حيوي على سطح الصلب. ومن خلال التحرير الوراثي، يُظهر الغشاء الحيوي قدرة متواصلة على مقاومة تآكل المواد الفولاذية. يذكر أنّ التآكل في البيئة البحرية مشكلة عالمية لا تتسبب فقط في خسائر اقتصادية ضخمة بل تمثّل تهديداً لسلامة الهندسة البحرية. (قنا)

في انتظار مصيرهم

على متن أحد قوارب الإنقاذ الذي رسا في مرفأ مدينة مالقة الإسبانية، كان المهاجرون الأفارقة ينتظرون نزولهم إلى اليابسة حيث تستقبلهم طواقم من الصليب الأحمر الإسباني. هؤلاء بعض من 145 مهاجراً غير شرعيّ أنقذتهم البحرية الإسبانية من عرض بحر البوران قبل يومَين.

وكانت الشرطة الإسبانية قد أعلنت من جهة أخرى عن تفكيك عصابة تهرّب أشخاصاً ومخدّرات عبر قوارب من المغرب إلى إسبانيا، متقاضية نحو 2000 يورو من كلّ مهاجر. وجاء في بيان للشرطة أصدرته أمس الأربعاء، أنّ العصابة كانت تجني نحو 25 ألف يورو من كل قارب يعبر البحر الأبيض المتوسط، في حين قدّر المحققون أنّ العصابة جلبت أكثر من 500 مهاجر إلى جنوبي إسبانيا منذ أغسطس/ آب الماضي. وبحسب بيانات الوكالة الأوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية «فرونتكس»، فقد تمّ الكشف عن نحو 57 ألف مهاجر في خلال عام 2018 في إسبانيا، وهو يعادل ضعفَي ما كان عليه العدد في عام 2017.

في سياق متصل، نقلت وكالة «أسوشييتد برس» أنّه تقرّر أخيراً نقل 49 مهاجراً غير شرعي أُنقذوا في خلال الشهر الماضي إلى مالطا، على أن يوزَّعوا على ثماني دول من الاتحاد الأوروبي. وقد أعلن رئيس الوزراء المالطي جوزيف موسكات عن ذلك، كاسراً حالة الجمود التي بدأت مذ أنقذت سفينة تابعة لمنظمة إغاثة ألمانية 32 شخصاً في 22 ديسمبر/ كانون الأول المنصرم وأنقذ قارب إغاثة آخر 17 آخرين في 29 من الشهر ذاته. يُذكر أنّ إيطاليا ومالطا كانتا قد رفضتا السماح لسفن إنقاذ خاصة بإحضار المهاجرين غير الشرعيين إلى شواطئهما. لكن بحسب اتفاق أخير، سوف يُنقَل هؤلاء المهاجرون قريباً على متن سفن عسكرية مالطية، على أن تتسلّمهم قوارب خاصة وتتوجّه بهم إلى ألمانيا وفرنسا والبرتغال وأيرلندا ورومانيا ولكسمبورغ وهولندا وإيطاليا.

(خيسوس ميريدا/ Getty)

ألمانيا قد تسهّل ترحيل المجرمين

برلين ـ **شادي عاكوم**

بعضُ ما يرتكبه طالبو اللجوء الذين رفضت طلبات لجوئهم، أدى إلى إحياء الجدال السياسي في ألمانيا بهدف التعامل بحزم مع أصحاب تلك الجرائم، وضرورة الإسراع في ترحيلهم. يأتي ذلك في ظل تزايد الجرائم من هؤلاء، وكان آخرها أحداث العنف في أمبيرغ التابعة لولاية بافاريا قبل يومين من نهاية عام 2018، حين هاجم أربعة طالبي لجوء 12 مارّاً، وأصابوهم بجروح بالغة، ليتبين لاحقاً أنهم كانوا مخمورين. أحدهم إيراني كان يفترض أن يغادر البلاد منذ رُفض طلب لجوئه في فبراير/ شباط الماضي. إلا أن ترحيله إلى إيران لم يتحقق حتى الآن، بسبب عدم توفر أوراق ثبوتية أو جواز سفر بديل، فيما ينحدر الثلاثة الآخرون من أفغانستان، أحدهم لم يتجاوز السنّ القانونية وترحيله غير ممكن قانونياً.

أمام هذا الواقع، ينوي الائتلاف الحاكم المكوّن من أحزاب المسيحي الديمقراطي، والاشتراكي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي، تسهيل عمليات ترحيل طالبي اللجوء من المرتكبين للجرائم، والأفعال التي تعرّض أمن البلاد للخطر. وتفكّر الأحزاب في إزالة العقبات المحتملة التي تعتري عمليات ترحيل طالبي اللجوء من المجرمين، بعدما باتت الأحزاب الثلاثة على قناعة كاملة بأن الأمر يحتاج إلى حلّ منطقي وجذري، وفق ما ذكرت صحيفة «دي فيلت» أخيراً، أي تسهيل الاتفاق على مسودة تسمح بترحيلهم إلى بلدهم الأم، بعد ترتيب الأوضاع التي فرضها القانون الألماني في مثل هذه الحالات.

في هذا الصدد، يعتزم وزير الداخلية تقديم مقترحات جديدة للحكومة، لإجراء تعديلات قانونية تفي بالغرض وتساهم في تسريع الترحيل. في المقابل، عارضت وزيرة العدل كاترينا بارلي قواعد ترحيل أكثر صرامة بحق المجرمين من الأجانب، وقالت لصحيفة «دي فيلت» يوم الأحد الماضي: «خلال الفترة التشريعية الماضية، قمنا بتحسين وتشديد القوانين الموجودة»، لافتة إلى أن زيادة التشديد التشريعي لا تعني بالضرورة حدوث تحسّن عملي. ويبقى الأهم، وقبل كل شيء، عقد اتفاقات لإعادة طالبي اللجوء إلى البلدان الأولى».

في هذا السياق، برز موقف لنائب المستشارة أنجيلا ميركل ووزير المالية الاشتراكي أولاف شولز. الأخير دعا خلال حديثه لصحيفة «بيلد» الألمانية، إلى بذل مزيد من الجهود لترحيل المجرمين من الأجانب. واعتبر أنه يجب على الجناة الانتباه للقوة الكاملة للقانون في بلدنا، وحثّ وزير الداخلية على أن يكون أكثر حزماً، وأن يتدخل حتى لا ترفض دولهم استعادتهم، قبل أن يشدد على أهمية الأخذ بالاعتبار حالات الترحيل، للأشخاص الذين قد يتعرضون لمخاطر في بلدانهم، انطلاقاً من أن الدستور الألماني يحظر ترحيل شخص إلى مكان ينتظره فيه تعذيب أو موت.

وينصّ القانون الأساسي على ضرورة محاكمة كل مرتكب جرم في هذا البلد، ولا يجوز التمييز أو تفضيل أي مشتبه به أو حرمانه بسبب أصله أو لغته أو معتقده من محاكمة عادلة. كما أن المادّة 54 نصّت على ما حرفيته، أن عمليات الطرد تُشدّد بشكل خاص إذا كان الأجنبي قد أدين بالسجن بصورة قانونية، بجريمة متعمدة لمدة سنتين على الأقل أو بأمر احتجاز وقائي. وتشمل الحالات الخاصة، مثل الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص والاعتداءات الجسدية والتحرش الجنسي، والجرائم التي تهدد أمن جمهورية ألمانيا الاتحادية، كدعم المنظمات الإرهابية مثلاً. ولا ينطبق هذا الأمر على أصحاب الجنح. ويستند قرار السلطات على نقطتين أساسيتين، هما خطورة الجرم ومدى الحماية التي يحتاج إليها المرتكب. ويعود قرار الترحيل إلى مكتب دائرة الأجانب في كل ولاية، والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين.

ويمكن إعادة ترحيل طالبي اللجوء فقط في حال رفضت طلبات لجوئهم، وهذا يعني في الواقع أن أي طالب لجوء ارتكب جرماً ما لا يمكن إبعاده ما دامت إجراءات اللجوء جارية. وهناك بعض الاستثناءات وفق المادّة 58، التي تفيد بأنه يجوز التنازل عن الموعد النهائي إذا ما ظهر تهديد كبير للسلامة العامة والنظام، ما قد يؤثر على المصالح الأساسية للمجتمع. وهنا يتم العمل على تسريع إجراءات طالبي اللجوء للمشتبه بهم، الذين حصلوا على تصريح مؤقت بالإقامة في ألمانيا أثناء دراسة طلباتهم، بغية استصدار تصريحات من مكتب الأجانب، المسؤول عن تنفيذ قرارات الترحيل. وعادة ما تقوم الشرطة بالمساندة، لأن العودة الطوعية غير مرغوبة من هؤلاء المرتكبين.

التمييز ضرورة

يشدد متخصصون في مجال القانون وجمعيات تدعم اللاجئين على أهمية التمييز بين الأعمال الجرمية التي تُستبعد فيها خلفية الإرهاب والتي تأخذ عادة بعداً سياسياً، وبين تلك التي تكتسي طابعاً جرمياً أو ثأرياً عنفياً بين الأفراد. ويطالبون بالتركيز ليس فقط على الأجانب، لأنّ الجميع متساوٍ أمام القانون.

تحقيق

تسببت العاصفة «نورما» في الايام الاخيرة في لبنان في حوادث كثيرة ادى بعضها إلى وفيات. وبينما برزت الجهود الكبيرة لفرق الإنقاذ، بدت هذه الجهود ضائعة احيانا بسبب رداءة البنية التحتية والطرقات

العاصفة «نورما»

لبنان ضحية بنيته التحتية السيئة

بيروت ـ **عصام سحمراني**

انحسرت العاصفة «نورما» ظهر أمس الأربعاء في لبنان، بعد أيام من التعطيل والتخريب الذي أدى إلى خسارة أرواح، وأضرار في الممتلكات العامة والخاصة، عدا عن معاناة السكان في معظم المناطق سواء على الطرقات أو في الأحياء والمساكن وفي مخيمات اللاجئين السوريين. شدة العاصفة التي ضربت الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بأكمله، ولبنان يتوسطه، كشفت أكثر من منخفضات جوية سابقة ضربت لبنان، عن تأزم البنية التحتية فيه، خصوصاً مع تسجيلها سرعة رياح لم تسجلها عاصفة منذ عام 2016، وكشفت عن ضعف في الأداء المؤسساتي تجاه هذه الأزمة. وبينما أشارت تقارير صحافية إلى أنّ لبنان يحتل المرتبة 113 من بين 137 بلداً شملها المسح، لناحية جاهزية بناء التحتية، بحسب تقرير التنافسية العالمية لعام 2018، فإنّ ذلك يبيّن ظلم الحكم على الاستجابة البشرية من أجهزة الأمن والدفاع المدني والسلامة المرورية، إذ مهما كانت هذه الاستجابة فعالة فإنّها لن تتمكن من فعل الكثير في ظلّ مثل هذه البنية التحتية السيئة، والمتوارثة منذ بدء إعادة إعمار لبنان في أعقاب حربه الأهلية (1975-1990).

وبينما يعود التلاميذ اليوم إلى مدارسهم، فقد كان من المفترض أن يعودوا الثلاثاء الماضي بعد العطلة الأسبوعية وعطلة عيد الميلاد (الاثنين) لكنّ وزير التربية مروان حمادة، أعلن العطلة على مرحلتين، الأولى أقفل فيها المدارس التي تقع على ارتفاع 700 متر وصعوداً يوم الثلاثاء، والثانية أعلن فيها عن إقفال المدارس كافة أمس الأربعاء، على أن تفتح بشكل عادي اليوم الخميس.

حوادث

كثرت في الأيام القليلة الماضية الأخبار المتعلقة بالعاصفة، من كلّ مكان في لبنان. ويوم أمس بالذات، أكد مصدر أمني لبناني لـ«العربي الجديد» العثور على جثة الطفلة السورية، فاطمة محمد عيد (8 سنوات) التي قتلتها العاصفة، وجرفت السيول جثتها أمس الأول في المنية (شمال)، كذلك، قتل العشريني علي أسامة جمعة بحادث سير تعرض له بعد انقلاب سيارته به في محيط نهر الزهراني بسبب الطقس العاصف.

في الشمال أيضاً، وبدءاً من الحدود اللبنانية- السورية، تسبب فيضان النهر الكبير الجنوبي في غرق بلدات عدة، أبرزها المسعودية والسماقية وحكر الضاهري وتل بيبي والعريضة والكنيسة والبيرة، ما أدى إلى تخريب الممتلكات والحقول الزراعية بالإضافة إلى نفوق عدد كبير من رؤوس الماشية. كذلك، أغرقت العاصفة بساتين الليمون وأفسدت المزروعات في قرى قضاء زغرتا الشمالي. على السواحل اللبنانية من الشمال إلى الجنوب، تسببت الأمواج المرتفعة في غرق مراكب صيد في ميناء صور (جنوب)، وفي الجية (جبل لبنان)، وفي تحطيم جزء من السنسول (الرصيف) الغربي لمرفأ العبدة (شمال) كما دفعت بالرمل إلى حوضه ما تسبب بتحطيم زوارق صيد فيه. كذلك، توقفت موانئ الصيد عن العمل، ورفعت المراكب إلى الأرصفة خوفاً من الأمواج في بعضها.

بدورها، أدت الثلوج إلى قطع العديد من الطرقات الرئيسة والفرعية، لا سيما في المناطق الجبلية والداخلية، إذ هطلت ابتداء من ارتفاع 500 متر في عدة مناطق. وأعلنت قوى الأمن الداخلي ظهر أمس، أنّ طريق ضهر البيدر، وهي الشريان الأساس الرابط بين الساحل والسفوح الغربية، والداخل وصولاً إلى العاصمة السورية دمشق، بات سالكاً أمام المركبات ذات الدفع الرباعي. وعدا عن المياه والثلوج التي قطعت الطرقات وعزلت بعض القرى خصوصاً في عكار (شمال) والهرمل (شرق)، لعب انزلاق التربة دوراً في قطع الطرقات أيضاً، إذ غطت الصخور الضخمة عدداً من الطرقات في مختلف المحافظات بعد انزلاق التربة تحتها من سفوح الجبال ومن فوق المرتفعات. ولم تستثنِ العاصفة أعمدة الكهرباء والإنارة واللوحات الإعلانية الضخمة التي سقط بعضها على السيارات والممتلكات متسبباً في حوادث عديدة. ارتفاع منسوب المياه أدى إلى فيضان عدد من الأنهار، لا سيما في محلة أنطلياس (جبل لبنان)، إلى الشمال من بيروت) حيث حوصرت السيارات بأكوام من الحصى والصخور التي دفع بها الدفق القوي من النهر إلى الطرقات. وهو ما فعلته مياه نهر العاصي (البقاع الشمالي، شرق لبنان) إذ اجتاحت مياهه مزارع تربية الأسماك والمقاهي المنتشرة على طول مجراه. كذلك، فاضت مياه مجرى الغدير، المختلطة بمياه الصرف الصحي ونفايات المصانع، في محلة حي السلّم في الضاحية الجنوبية لبيروت، وأغرقت السيارات ودخلت إلى المنازل، علماً أنّ شوارع المحلة ضيقة جداً ما زاد من صعوبة تصريف المياه.

مهمات إنقاذ

بدورها ذكرت المديرية العامة للدفاع المدني، في بيان، أمس، أنّ وحداتها تمكنت ما بين الثلاثاء والأربعاء من إغاثة وإنقاذ مواطنين محاصرين وسحب سيارات عالقة وتسهيل حركة المرور بسبب تراكم الثلوج في مناطق: محمية أرز الشوف، عنايا، ميروبا، عين زحلتا، شارون، ضهر البيدر، حراجل، فالوغا، وحدث الجبة وبشري وزغرتا، وزحلة، وجرود القبيات. كذلك، فتحت طرقات بسبب تراكم الثلوج في مناطق: عين زحلتا، وبمهريه، والبيرة، وكفر سلوان، وترشيش، وكفر دبيان، وفاريا، وضهر البيدر، والمديرج، وحراجل، وميروبا، وفيطرون، وحمانا، وفقرا، وعيون السيمان، وعينطورة، بتغرين، وصوفر، وتنورين وحصرون، وعين مجدلين، وكسارة وزحلة وقاع الريم، وجبل أكروم، وكفتون، والرويمة. وتمكنت وحدات الدفاع المدني كذلك من سحب مياه الأمطار والسيول من داخل منازل في الليلكي، والجبّة، وبرجا، وبحشوش، وسبعل وفيع وزغرتا، وحوش عين بعال، وغزة والمنصورة، واللبوة، وخربة الجندي، وكفر عقا، وأميون، وعابا، وكفر حزير، والكورة. بالإضافة إلى ذلك، أخمد الدفاع المدني حرائق منزلية في: حي ماضي، والدلب، والحدث، وطبرجا، وبحشوش، وبعلبك، ومعروب، وحرائق سيارات في: الصرفند، والحدث، وحارة حريك، وحبالين، والمنصف، وبدارو، وحرائق كهرباء في: فرن الشباك والشويفات، وحريق مستودع في المنصورية.

وعملت وحدات الدفاع المدني والصليب الأحمر اللبناني على نقل حالات طبية إلى المستشفيات، بعضها كان محاصراً في المنازل. وفي هذا الإطار، تمكن عناصر مركز الصليب الأحمر في بلدة حرار، عكار (شمال) من إنقاذ سيدة حامل كانت محاصرة داخل منزلها في بلدة فنيدق بسبب العاصفة الثلجية، وتمكن المسعفون من إتمام عملية الولادة بنجاح داخل سيارة الإسعاف التي تعذر وصولها الى المستشفى بسبب كثافة الثلوج. ونقلت الأم مع وليدتها إلى المستشفى لاحقاً. تكرر الأمر في وادي خالد الحدودية مع سورية (شمال) إذ وضعت سيدة سورية طفلها في سيارة إسعاف خلال محاولة نقلها إلى المستشفى.

وأعلن الصليب الأحمر اللبناني أنّ وحداته لبّت حتى صباح الثلاثاء 581 مهمة إسعاف على كامل الأراضي اللبنانية، منها 49 إصابة من حوادث سير، و6 حالات ولادة.

من جهتها، أشارت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في بيان لها إلى أبرز المهام التي تولتها فرقها خلال أيام العاصفة، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، والصليب الأحمر، والدفاع المدني، وفرق وزارة الأشغال والبلديات، ومنها: إنقاذ 250 شخصاً و540 سيارة، في مختلف الأراضي اللبنانية بسبب تراكم الثلوج أو تجمع برك المياه في الطرقات.

كذلك أعادت فتح 24 طريقاً أقفلها انهيار الأتربة والصخور والأعمدة والأشجار، و19 طريقاً أقفلها تجمع المياه والسيول، وعدد آخر من الطرقات أقفلها تراكم الثلوج. وأشار بيان قوى الأمن الداخلي بالذات إلى أوتوستراد ضبيه (طريق بيروت - الشمال) الذي تمكنت، بعد عدة محاولات لفتحه بعدما ازدحمت فيه السيارات كنتيجة لارتفاع منسوب المياه بسبب عدم قدرة الثلوج على تصريفها، من فتح فجوتين كبيرتين في الحاجز الوسطي فوقه، ما أدى إلى تسريع تصريف المياه، والمساهمة في فتح الطريق وإنقاذ المواطنين.

إلى ذلك، توقعت دائرة التقديرات في مصلحة الأرصاد الجوية في إدارة الطيران المدني أن يكون الطقس اليوم الخميس، غائماً جزئياً إلى قليل من الغيوم، مع ارتفاع محدود بدرجات الحرارة، وبقاء خطر تشكل الجليد على الطرقات الجبلية فوق 800 متر، خلال ساعات الصباح الأولى والليل، بالإضافة إلى التحذير من خطر الانزلاقات.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المصلحة هي المسؤولة عن تسمية العواصف التي تضرب لبنان، وفقاً لجدول محدد مسبقاً بأسماء إناث وذكور على حدّ سواء، ومن بينها العاصفة «نورما» التي انطلقت من أطراف روسيا ومرت بتركيا إلى سورية والأردن وفلسطين ولبنان. أما معيار التصنيف الذي يستدعي التسمية، فيعود إلى المنخفض الجوي الذي تزيد سرعة رياحه عن 80 كلم في الساعة، وقد سجلت «نورما» 100 كلم في الساعة، وهي التي بدأت الانحسار عن الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط اعتباراً من مساء أمس الأربعاء، مع بقاء تأثير الكتل الباردة.

تضررت طرقات عديدة (حسين بيضون)

100
كلم في الساعة، هي السرعة التي وصلت إليها رياح العاصفة «نورما» بحسب مصلحة الأرصاد الجوية

لبنان يحتل المرتبة 113 من بين 137 بلداً لناحية جاهزية بناء التحتية

الأمطار تغرق اللاجئين السوريين

على خلفية العاصفة «نورما»، انتقل لاجئون سوريون غمرت المياه تجمّعاتهم في لبنان، إلى مراكز إيواء مختلفة. لكن لا بدّ لهؤلاء أن يعودوا إلى خيمهم

بيروت ـ **مريم سيف الدين**

تراجعت العاصفة «نورما» التي ضربت لبنان على مدى أيام، مخلّفةً أضراراً مادية كبيرة في كل المناطق. غير أنّ تجمّعات اللاجئين السوريين في البلاد، بما فيها المخيّمات الرسمية، بدت الأكثر تضرراً. ويظهر المشهد قاتماً فيها بسبب افتقارها إلى كثير من مقوّمات العيش والتجهيزات، بالإضافة إلى وقوعها بمعظمها على أراضٍ زراعية وفي سهول وبالقرب من أنهر في محافظتَي لبنان الشمالي والبقاع (شرق).

نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في لبنان، تقريراً حول تأثير العاصفة الأخيرة على تجمّعات اللاجئين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية وحجم الأضرار التي تسبّبت فيها. فأوضحت المفوضية أنّ العاصفة عرّضت نحو 850 تجمّعاً غير رسميّ تضمّ نحو 70 ألف لاجئ لخطر الفيضان، في حين أنّ 151 تجمّعاً تضرّرت بصورة كبيرة إلى جانب نحو 11 ألف لاجئ. لكنّ المفوضية تشير إلى أنّ المسح سوف يُستكمل بعد تحسّن الطقس، وسوف يوضع تقييم شامل لآثار العاصفة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية.

في السياق، تقول المتحدثة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، ليزا أبو خالد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «اللاجئين السوريين سيعودون إلى تجمّعاتهم وإنّ المفوضية تعمل مع شركاء لها على إصلاح الخيم التي تضرّرت من جرّاء العاصفة وتجفيف التجمّعات قبل إرجاع ساكنيها إليها». وتؤكّد أنّ «المفوضية تتّخذ إجراءات خاصة عند بداية كل فصل شتاء، وبالفعل اتّخذت إجراءات وقائية قبل شهرين، فجهّزت مخازن للطوارئ مع شوادر بلاستيكية وألواح الخشبية ونشرت البحص في التجمّعات الأكثر عرضة للطوفان». وردّاً على سؤال حول إعادة اللاجئين إلى الظروف نفسها في حين أنّهم قد يواجهون المشكلة ذاتها في حال حدوث عاصفة جديدة، تقول أبو خالد إنّ «أسباب المخاطر التي يواجهها اللاجئون تعود إلى وقوع التجمّعات بمعظمها في أماكن دون المستوى المطلوب، من ضمنها تجمّعات خاصة في البقاع والشمال أنشئت على أراض زراعية تطوف عادة». وتوضح أنّ «التجمّعات عشوائية في البقاع والشمال وقد أقيمت على أراض زراعية تحت مستوى الطرقات، لذا فإنّ المياه تصبّ فيها، وقد أنشأها اللاجئون من دون مراعاة لأيّ معايير، وبالتالي عملنا قدر المستطاع على تحسينها».

وفي حين يتحدّث رئيس فريق «روابط السلام» التطوعي، صفوان سويد، الذي يعمل مع منظمات إغاثية عدّة في منطقة البقاع، لـ«العربي الجديد»، عن «تضرّر تجمّعات عدّة في مناطق برّ الياس والمرج وحوش الحريمة وغزّة وجبّ جنين وسعدنايل وتعلبايا ومجدل عنجر»، ينفي رئيس بلدية برّ الياس (البقاع الغربي) مواس عراجي لـ«العربي الجديد» تضرّر أكثر من تجمّع واحد في البلدة، موضحاً أنّ «التجمّع لم يغرق وإنّما دخلت المياه إلى الخيم فيه». يضيف سويد أنّ «تجمّعات اللاجئين السوريين في منطقة البقاع تضررت بمعظمها، في حين أنّ نسبة الأضرار الكليّة (أي تلف الخيم) أتت منخفضة وتركّزت خصوصاً في التجمّعات المحيطة بنهر الليطاني». ويتابع أنّ «الأضرار بمعظمها أتت جزئية، وقد طافت المياه ودخلت إلى الخيم من دون تدميرها. ولأنّ محتوياتها تضرّرت، فقد صارت غير قابلة للسكن. وهو ما يجعلنا نتعاطى مع الأمر على أساس أنّ سكّانها منكوبون». ويلفت سويد إلى أنّ «ثمّة لاجئين رفضوا مغادرة تجمّعاتهم على الرغم من تصنيفها بأنّها منكوبة، خشية خسارته لما يملك من أغراض هناك».

من جهته، يقول محافظ البقاع القاضي كمال أبو جوده لـ«العربي الجديد»، إنّ «المسح الشامل لتحديد حجم الأضرار لم يحصل بعد»، لكنّه يلفت إلى أنّ «المياه غمرت أكثر من تجمّع، في حين تضرّرت تجمّعات أخرى». ويؤكد أبو جوده أنّ «المحافظة سوف تعمد إلى إجراء مسح لتحديد حجم الضرر بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية»، محمّلاً «المنظمات مسؤولية عدم تنظيم التجمّعات، الأمر الذي أدّى إلى هذه الحال». ويشدّد على أنّ «ما يهمّ هو عدم وقوع خسائر في الأرواح بالبقاع، أمّا الخسائر المادية فيمكن تعويضها. وجميع من تضرّر وجد مكاناً لإيوائه».

أمّا محافظ شمال لبنان رمزي نهرا فيشير لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «الحادثة الوحيدة التي وقعت في الشمال، كانت وفاة الطفلة اللاجئة التي جرفتها السيول»، مشيراً إلى أنّ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تعمل على متابعة الأوضاع». يُذكر أنّ الطفلة البالغة من العمر ثمانية أعوام، تُدعى فاطمة محمد عيد وكانت قد فُقدت قبل يومين بمنطقة المنية، في العاصفة.

المياه تسرّبت إلى خيمتهم (حسنة الجراح/ فرانس برس)

تجرف الوحول من أمام «مسكنها» (فرانس برس)

فيضان شوارع يفضح غياب الخطط الوقائية

مشهد شوارع لبنان في الايام الأخيرة جمع وجوهاً عدة للمأساة في البلد الصغير، إذ علق المواطنون في سياراتهم، ووسط المياه التي دخلت إلى البيوت والمؤسسات، فعلى من تقع المسؤولية؟ وما السبيل للتدارك مستقبلاً؟

المطلوب دراسات علمية (حسين بيضون)

لا يشهد لبنان كوارث مناخية حقيقية عادة، لكنّه يشهد آثاراً كارثية للظواهر المناخية، بسبب سوء تجهيز بنيته التحتية من تصريف للمياه وانسداد للشوارع والمجاري المائية المختلفة التي قد تدخلها مياه آسنة أيضاً. هذه الحالة جزء من الوضع البيئي والتنظيمي العام في البلاد، وليس مرتبطاً بوزارات وإدارات وبلديات وأجهزة حالية، إلاّ في استمراره فهو متوارث منذ عهود.

العاصفة «نورما» التي ضربت البلاد في الأيام الأخيرة أظهرت ذلك بوضوح، من خلال الشوارع التي ملأتها المياه، والمواطنين الذين علقوا فيها بانتظار أجهزة الإنقاذ التي فعلت ما في وسعها، ونجحت في معظم الأحيان بجهود كبيرة تحارب المناخ السيئ ومعه التجهيز السيئ. يشدد رئيس «الأكاديمية اللبنانية الدولية للسلامة المرورية» (مبادرة غير حكومية)، كامل إبراهيم، في حديثه إلى «العربي الجديد» على أنّ الحوادث المرورية المرتبطة بالسائقين، كانت قليلة جداً في أيام العاصفة، وهو ما يعود إلى فاعلية التوعية. لكنّه يشير في المقابل إلى أنّ الخوف الأكبر هو من الأيام التي ستعقب العاصفة بعدما تسببت في حفر على الشوارع وفي انهيار حوائط دعم وأعمدة. لذلك، يشير إلى أنّ المطلوب تدارك ذلك فوراً من خلال التنبيه وإجراء الصيانة السريعة على المستوى المطلوب.

يلفت إبراهيم إلى أنّ كثيراً من الدول تضربها عواصف قوية كالتي ضربت لبنان، لكن، لا يقع فيها ما وقع على شوارعه من فيضانات وانهيارات: «يجب أن نرى خلفية ذلك، ونسأل: هل كانت أشغال الشوارع على المستوى المطلوب، وهل كانت هناك رقابة على الأشغال؟ ومن المسؤول عن عدم صيانة الشوارع وتنظيف المجاري؟». يشير إلى أنّ هناك ما يمكن أن يقع طبيعياً مثل تسبب العاصفة باقتلاع أشجار، لكن، هناك إهمال أيضاً يتعلق باللوحات الإعلانية غير المثبتة جيداً، أو المثبتة في أماكن خاطئة على الشوارع في مختلف المناطق. يقول إبراهيم إنّ الأولوية في لبنان ليست لصيانة الشوارع، إذ تتحرك الأجهزة دائماً في أعقاب وقوع الكارثة، مشيراً إلى أنّ الإجراءات الوقائية تقتصر على تنظيف بعض الأقنية وما شابه، من دون اتباع دراسات علمية في هذا المجال: «إذا أردنا سلامة مرورية فلا بدّ من شوارع آمنة، لا سيما تعزيز الرؤية للسائقين من خلال الإنارة، أو حتى العاكسات الضوئية خصوصاً في أوقات العواصف التي تنعدم فيها الرؤية». يتابع: «الشوارع الآمنة لا تعني فقط توفير المال لتوسعتها وتزفيتها، بل يجب أن يكون ذلك نابعاً من دراسات علمية تستوفي معايير محددة، كما لا بدّ من إجراء الصيانة العاجلة في حال التضرر، بالإضافة إلى محاسبة المتعهدين في الشوارع التي تعود أسوأ مما كانت بعد الصيانة».

أما من جهة المواطنين، فيدعوهم إلى الالتزام بتوجيهات القوى الأمنية، وعدم التنقل خلال العواصف إذا لم تكن سياراتهم مجهزة، إذ يستهلكون في هذه الحالة قدرات أجهزة الإنقاذ من خلال زيادة الازدحام وتعرضهم وتعريض الآخرين للخطر. من جهته، يلقي الناشط البيئي، المهندس علي درويش، في حديثه إلى «العربي الجديد» بالمسؤولية في ما حصل في الأيام الأخيرة من أضرار على شوارع لبنان، مباشرة على «غير الفاعلين» من وزارة الأشغال العامة إلى البلديات: «في الماضي، كانت الأراضي تمتص الأمطار، إذ كانت المساحات الترابية كبيرة، أما الآن فالإسمنت والأسفلت في كلّ مكان، وهو ما يتطلب صيانة دورية. كذلك، لم تكن هناك نفايات تسدّ مصارف المياه كما هي الحال الآن، إذ لا تستوعب المصارف ما يدخل إليها من مياه.

هناك سوء في التخطيط يعطل دور الإدارة المدني». يتابع: «كان في إمكانهم تدارك هذه الآثار طبعاً، فهم يتقاضون رواتبهم على هذا الأساس، لكنّهم عوضاً عن ذلك كانوا يهوّلون منذ أكثر من أسبوع أنّها عاصفة كبيرة، كي يتهربوا من المسؤوليات. أما عمل أجهزة الإنقاذ فإذا لم تسبقه وقاية فهو ليس أكثر من حبّة مسكّن».

وعن طريقة تجهيز مصارف المياه لمثل هذه الكميات، يشير درويش إلى أنّ المطلوب «تجهيز مصارف المياه لاستيعاب الحدّ الأقصى من المياه والذي وصل في بيروت إلى 800 ملم»، محذراً في هذا الإطار: «لو استمرت العاصفة ثلاثة أيام أخرى فقط لأغرقت بيروت وبقية المدن اللبنانية تماماً». يذكر نقطة هامة: «إقفال المدارس في مثل هذا المناخ، يعني أن نسحب جميع الأطفال عن الشوارع، مع ما في ذلك من إرباك للأهل ممن سيمتنع كثيرون منهم أيضاً من الذهاب إلى العمل لرعاية أطفالهم. وهكذا ينخفض عدد السيارات تلقائياً، ما يمثل امتصاصاً للصدمة، وتغطية للفشل ليس أكثر».

عصام...

إهمال يتعلق باللوحات غير المثبتة جيداً، أو المثبتة في أماكن خاطئة

لو استمرت العاصفة ثلاثة أيام أخرى فقط لأغرقت بيروت وبقية المدن